



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**Evaluation of financial performance using the asset quality index and
its impact on the added market value**

An Analytical Study of A number of Iraqi Private Banks

Saad S. Nayef*, Ibrahim A. Kurdi

College of Administration & Economics, Tikrit University

Keywords:

Financial performance, asset quality,
added market value.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 07 Feb. 2023
Accepted 27 Feb. 2023
Available online 31 Mar. 2023

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



***Corresponding author:**

Saad S. Nayef

College of Administration &
Economics, Tikrit University



Abstract: This study dealt with the asset's quality as one of the indicators for evaluating financial performance and its impact on the added market value for a number of Iraqi private banks for the period (2015-2020). The research aims to evaluate the assets quality index and its impact on financial performance of banks. The research problem stemmed from a main question: Does the asset quality index have an effect on evaluating the financial performance of the study sample banks? The study started from a main hypothesis that there is a significant influence relationship between the asset's quality and financial performance. The researchers reached several results, the most important of which was the existence of a significant (directive) relationship between the assets quality (as an independent variable) and financial performance (as a dependent variable). The researchers recommended the need to increase the assets quality for the study sample banks, and to adhere to the instructions of the Central Bank and international standards.

تقييم الاداء المالي باستخدام مؤشر جودة الموجودات وأثره على القيمة السوقية المضافة: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية الخاصة

أبراهيم علي كردي

سعد سفيان نايف

كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت

المستخلص

تناولت هذه الدراسة جودة الموجودات كأحد مؤشرات تقييم الأداء المالي وأثره على القيمة السوقية المضافة، لعينة من المصارف العراقية الخاصة للفترة (2015-2020) يهدف الدراسة إلى تقييم مؤشر جودة الموجودات وأثره على الأداء المالي للمصارف. وانطلقت مشكلة الدراسة من سؤال رئيسي مفاده: هل لمؤشر جودة الموجودات أثر في تقييم الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة؟ وانطلقت الدراسة من فرضية رئيسية فحواها وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية ما بين جودة الموجودات والاداء المالي. وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة كان أهمها، وجود علاقة معنوية (طردية) بين جودة الموجودات (كمتغير مستقل) والقيمة السوقية المضافة (كمتغير تابع)، وأوصت الدراسة إلى ضرورة زيادة جودة الموجودات للمصارف عينة الدراسة، والالتزام بتعليمات البنك المركزي والمعايير العالمية.

الكلمات المفتاحية: الاداء المالي، جودة الموجودات، القيمة السوقية المضافة.

المقدمة

مر الاقتصاد العالمي على مر التاريخ بالعديد من الأزمات المالية التي كان لها الأثر الجلي على أغلب الاقتصاديات المحلية والعالمية، مما أعطى أفق للباحثين للدراسة والتحري عن مسببات هذه الازمات، وقد كان من نتائج تلك الدراسات أن مبحث تلك الدراسات كان حول الأداء المالي، الأمر الذي زاد من الاهتمام بكشف مشكلات المصارف وتفعيل الرقابة عليها لما لها من أهمية كبيرة في الاقتصاديات المحلية والدولية، وتكاليفها الكبيرة، الأمر الذي حتم على البنوك المركزية والمعايير العالمية (لجنة بازل) إيجاد أنظمة رقابية تمكن المصرف التحوط من الأزمات، ومحاولة تجنب الخسائر الناتجة عنها أو الحد منها، للمحافظة على أموال المودعين واستمراريتها في المنافسة في سوق العمل، وذلك يعود إلى طبيعة المصرف الذي يعتمد في عمله على أموال الغير بالدرجة الأساس مقارنة برأس ماله المدفوع، فمن هنا يأتي دور مؤشر جودة الموجودات لتعزيز ثقة المودعين وتعزيز مكانته السوقية والقيام بدوره الفعال في سوق العمل من (دور الوساطة المالية، تقديم الخدمات المالية بشتى أنواعها).

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

أولاً. مشكلة الدراسة: إن الأمر الذي دعا إلى الاهتمام بدراسة تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشر جودة الموجودات وأثره على القيمة السوقية المضافة، نضرا لأهمية جودة الموجودات في تقييم الأداء المالي، والوصول إلى الكيفية التي تمكن المصارف من اقتناء الموجودات المناسبة في ظل الصعوبات والتحديات التي توجه المصارف في كيفية الحصول واغتناء الموجودات التي تلبي أهداف المصرف، فضلا عن اللام المصارف بالمعايير المحلية والدولية التي تراقب وتنظم العمل المصرفي.

وتتمثل مشكلة الدراسة بسؤال رئيسي مفاده (إلى أي مدى يؤثر مؤشر جودة الموجودات في القيمة السوقية المضافة للمصارف المبحوثة؟)

ثانياً. أهمية الدراسة: تنطلق أهمية الدراسة من أهمية المتغيرين (المستقل والتابع)، وعلى النحو الآتي:

1. دراسة أهم مؤشرات الأداء المالي، والذي يعد أداة للتنبيه المبكر في حال تعرض المصرف للخطر (جودة الموجودات).
2. التطرق إلى الأداء المالي، والذي يعد من المواضيع الحديثة والجوهرية التي أصبحت محل اهتمام المؤسسات المالية المحلية والدولية، نتيجة العولمة والانفتاح المالي الدولي.
3. تتمحور أهمية الدراسة للقطاع المصرفي المحلي (العراقي)، من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة وتوصياتها والتي تخدم بشكل كبير إدارة المصارف في اتخاذ العديد من القرارات الحالية والمستقبلية.

ثالثاً. أهداف الدراسة: سعت الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، تلخصت بالآتي:

1. تحليل جودة الموجودات وفق النسب المالية الأكثر شيوعاً عن الأداء المالي والمصرفي للمصارف عينة الدراسة.
2. تحليل القيمة السوقية المضافة للمصارف المختارة عينة الدراسة.
3. تشخيص علاقة التأثير بين متغيرات الدراسة والمتمثلة بـ (جودة الموجودات والقيمة السوقية المضافة).

رابعاً. فرضيات الدراسة: بالاستناد إلى مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، تم صياغة فرضية الدراسة على النحو الآتي:

❖ وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين جودة الموجودات والقيمة السوقية المضافة للمصارف عينة الدراسة.

خامساً. مجتمع وعينة الدراسة: تكون مجتمع الدراسة عينة من المصارف العراقية، وكانت عينة الدراسة مكونة من (6) مصارف تجارية خاصة عراقية من مجموعة المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتم اختيار العينة بصورة اختيارية لما لها من دور ريادي ومكانة في العمل المالي، فضلاً عن الكم الهائل من الخدمات التي توفرها للمتعاملين معها، إذ بلغ في الوقت الحالي العدد الكلي للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (25) مصرفاً. والمتمثل بـ (24%) من مجتمع الكلي للدراسة. وبالاعتماد على التقارير المالية الرسمية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية وللمدة (2015-2020)، ويوضح الجدول الآتي المصارف المختارة عينة الدراسة.

الجدول (1): المصارف المختارة عينة الدراسة

اسم المصرف	سنة التأسيس	راس المال المدفوع	رأس المال الحالي	نسبة التغير في راس المال
مصرف التجاري العراقي	1992	150 مليون دينار عراقي	250 مليار دينار عراقي	1666.6%
مصرف المتحد للاستثمار العراقي	1995	1000 مليون دينار عراقي	300 مليار دينار عراقي	300%

اسم المصرف	سنة التأسيس	راس المال المدفوع	راس المال الحالي	نسبة التغير في راس المال
مصرف الشرق الاوسط العراقي	1993	400 مليون دينار عراقي	250 مليار دينار عراقي	625%
مصرف بغداد العراقي	1992	100 مليون دينار عراقي	250 مليار دينار عراقي	2500%
مصرف الموصل للتنمية العراقي	2001	1000 مليون دينار عراقي	252.500 مليار دينار عراقي	252.5%
مصرف عبر العراق العراقي	2006	56.500 مليار دينار عراقي	264 مليار دينار عراقي	4.67%

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية السنوية المنشورة في الموقع الرسمي لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (2015-2020).

المبحث الثاني: الجانب النظري

أولاً. تقييم الأداء: تنطلق عملية تقييم الأداء من بيان كيفية عمل أنشطة المصارف بصورة واضحة تعكس العمليات الفعلية والانحرافات عن الأهداف المرسومة من قبل الإدارة مع امكانية الوصول إلى النتائج، وبيان نقاط الضعف والقوة في المصرف من خلال دراسة الأهداف المرسومة من قبل الإدارة مع الأهداف المتحققة فعلياً، إن عملية التقييم هي عملية رقابية جيدة فهي المرآة التي تعكس مدى تحقق أهداف الإدارة، فإن الأداء المالي ما هو إلا أداة للقياس والرقابة التي تبين مدى توافق العمليات مع المعايير المحلية والدولية، وأيضاً تعكس مدى الالتزام بالأهداف وفق المعايير الموضوعية، (السالم وصالح، 2003: 102) ويرى كل (Poster & Streib, 2005: 46) تقييم الأداء المالي هو عملية مراجعة لما تم الوصول إليه من نتائج العمليات المنجزة بالاستناد إلى المعايير المرسومة من قبل الإدارة، ومن خلال التقييم تتمكن المصارف من وضع الخطط المستقبلية وامكانية تلافي الأخطاء السابقة وامكانية التعديل على المعايير وفق ما يتناسب مع الأهداف.

ثانياً: الأداء المالي:

1. مفهوم الأداء المالي: يعبر الأداء المالي عن البعد التطبيقي لجميع أنشطة المصارف إلا أن هناك العديد وجهات النظر التي تناولت مفهوم الأداء المالي المصرفي، فقد عرف الأداء المالي بأنه الاداة التي تعبر عن الكيفية التي تستخدم فيها جميع الوحدات الاقتصادية مواردها وطريقة تفاعلها في بيئتها، إذ يمثل الأداء المالي انعكاساً لقدرة الوحدة الاقتصادية في تبني خياراتها وتطبيقها، فهو يعد الجوهر الذي تتجه نحوه عمليات تقييم الأداء المالي والمصرفي، بالرغم من وجود الكثير من التعريفات الخاصة بمفهوم الاداء المالي إلا أنه لم يتم التوصل إلى مفهوم موحد للأداء المالي، ويتجلى الاختلاف بتحديد مفهوم موحد للأداء المالي من خلال تعدد المعايير وتنوع الأهداف المعتمدة من قبل الباحثين في دراستهم السابقة. إذ عرف الأداء المالي بأنه انعكاساً لكيفية استخدام الوحدة الاقتصادية للموارد المادية والبشرية واستغلالها بالشكل الذي يمكنها من تحقيق أهدافها، كما عرف الأداء المالي والمصرفي يمثل اجمالي النتائج المرجوة التي تهدف الوحدة الاقتصادية إلى تحقيقها، فهو مفهوم واسع يشمل في طياته العديد من المفاهيم المرتبطة بالفشل والنجاح والفاعلية والكفاءة وغيرها من العوامل المرتبطة به (مزهودة، 2001: 87) لذلك فإن الأداء المالي والمصرفي يمثل النشاط المتكامل الذي

يعبر عن نجاح الوحدة الاقتصادية وقدرتها على الاستمرار والتكيف مع البيئة المحيطة بها أو احتمالية فشلها وانكماشها بالاستناد إلى أسس ومعايير محددة تضعها الوحدة الاقتصادية بهدف تحقيق الأهداف التي تسعى للوصول إليها (الدوري، 2013: 13).

مما سبق يمكن تعرف الأداء المالي: هو مقياس لمدى جودة استخدام المصارف لموجوداتها وكيفية الحصول على أعلى العوائد جراء استخدامها، ومكانية تحقيق الأهداف المالية للمصارف، ويعد واحداً من أهم الأمور التي يجب الأخذ بها لإدارة المخاطر المالية.

2. أهمية الأداء المالي: يعد تقييم الأداء المالي أحد أهم العمليات المهمة للمؤسسة المالية لكونه مرتبط بجميع أعمال المؤسسة المالية الأمر الذي يجعله متأثراً بجميع الأنشطة والتي تنعكس في نتائجها، وتبرز الأهمية في تقييم الأداء المالي بالأمور الآتية (حسين، 2020: 166) و(فيحان، والعامري، 2022: 26):

أ. يقدم تقييم الأداء المالي قياساً لنجاح المؤسسة المالية من خلال سعيه لاستمرارية نشاطها بهدف تحقيق أهدافها، كما يوفر المعلومات حول مختلف المستويات في المؤسسة لأغراض الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات المثلى.

ب. يهدف تقييم الأداء المالي إلى التأكد من مدى التنسيق بين مختلف أوجه أنشطة المؤسسة المالية المتعلقة بالإنتاج والتمويل والتسويق والأفراد وغيرها لتحقيق الوفورات الاقتصادية، وتلافي الضياع الاقتصادي والإسراف المالي.

ج. يؤدي تقييم الأداء المالي إلى تنفيذ مسح ميداني شامل للمؤسسة المالية بهدف التعرف على جميع العمليات الإنتاجية والوقوف على الممارسات التي تربط مختلف مراحل الإنتاج والوصول إلى أهداف النشاط الإنتاجي الذي تمارسه المؤسسة المالية ومدى تأثير ذلك على قرارات إدارتها ودراسة برامج تشغيلها واقتصادياتها وأثرها على آلية الإنتاج بعوامل الإنتاج المتعددة في مستويات التشغيل المختلفة بهدف الوصول إلى الإجراءات السليمة اللازمة لتلافي القصور بالأداء والعمل على استمرارية المؤسسة المالية في المدى البعيد.

3. أهداف تقييم الأداء المالي: يهدف تقييم الأداء المالي إلى تحقيق أهداف عدة تتمثل بالآتي: (حازم، 2020: 182):

أ. متابعة ومعرفة نشاط المصرف وطبيعته والظروف الاقتصادية المحيطة بها.

ب. المساعدة في إجراء عملية المقارنة والتحليل وتفسير المعلومات.

ج. تعطي تصور واضح عن المصرف.

د. تعطي تصور واضح عن الوضع المالي للمصرف.

ثانياً. جودة الموجودات:

1. مفهوم جودة الموجودات: تعد جودة الموجودات ذات أهمية كبيرة في التقييم المصرفي، كونها الجانب الحاسم في أنشطة المصارف الذي يقود عملياتها نحو تحقيق أهدافها، وذلك لأن حيازة المصارف على موجودات جيدة تعني توليد دخول أكثر وتقييماً أفضل لكلا من السيولة والإدارة ورأس المال (زبديّة، 2020: 19)، ومن هنا يتحدد مفهوم جودة الموجودات بنوعية الموجودات المستخدمة في المصارف من حيث قدرتها على تحقيق العوائد من جهة وانخفاض الموجودات غير المنتجة من جهة أخرى. إذ تمثل جودة الموجودات تقييم وعرض واضح للمخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها موجود معين، وتبين مدى فعالية الإدارة في إدارة ومراقبة هذه الموجودات التي تحوي على مدفوعات

أو مقبوضات مالية، فوائد، قروض استثمارية وكيفية ادارة المخاطر التي تتعرض لها (Alamirew,) (2015: 15).

2. اهمية جودة الموجودات: يمكن تمثيل أهمية جودة الموجودات بالآتي: (Nzoka, 2014: 4):
أ. تعد جودة الموجودات ذات أهمية كبيرة في تقييم المصارف وذلك لأنها تعبر عن نشاط المصرف الذي يحاول من عملياته تحقيق الايرادات، أي إن حيازة المصرف على موجودات ممتازة يعني توليد دخل أكبر وتقييم أفضل.

ب. إن أغلب مخاطر الاعسار المالي في المصارف سببها نوعية الموجودات وصعوبة تسيلها.
ج. إن مؤشر جودة الموجودات يأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة في عمليات خارج الميزانية كالكالات والرهونات والمشتقات.

د. إن تدني جودة الموجودات من الاسباب الرئيسية التي تؤدي إلى الاعسار المالي للمصارف.
3. تصنيف جودة الموجودات: يتم تصنيف جودة الموجودات بالاستناد إلى العديد من المعايير منها: (الفرا، 2008: 64):

- أ. كمية وحجم الموجودات المتعثرة قياسا لأجمالي رأس المال.
- ب. حجم وكيفية تسديد الالتزامات التي مر وقت على موعد سدادها وكيفية إعادة جدولتها.
- ج. الاتجاه نحو استثمارات كبيرة وبالتالي زيادة مخاطر المحفظة الاستثمارية.
- د. فعالية ادارة المحفظة قياسا إلى الاستراتيجيات والسياسات المتبعة.
- هـ. مستوى وكمية التخصيصات المكونة لمواجهة المخاطر.

4. قياس جودة الموجودات: يتم قياس جودة الموجودات لكي يتم التعرف على النتائج المتحققة هل هي نتائج ايجابية أو سلبية، فهي تعكس مدى القوة المالية للمصارف، ويقدم تصور واضح لنسبة الربحية (Boateng, 2019: 44) يتم اتباع المعادلة الآتية للوصول إلى قياس يوضح جودة الموجودات: (علي، 2019: 61)

$$NPLL R = \frac{NPL}{L} \% 100$$

حيث يمثل:

نسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض

$NPLL R = \text{Non-performing Loans to Total Loans Ratio}$

القروض المتعثرة

$NPL = \text{Non- Performing Loans to Total Loans}$

القروض

$L = \text{Loans}$

5. القيمة السوقية المضافة: تعد القيمة السوقية المضافة تعبيراً عن الربح الاقتصادي الذي يتم اضافته إلى قيمة المصرف بالسوق ويتمثل الهدف الجوهرى من هذا المقياس في تشجيع إدارة المصرف في توجيههم للموارد المالية المتاحة في استثمارات من شأنها تعزيز قيمة المصرف في السوق، ويتمثل الفرق الجوهرى بين القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة بعامل الزمن في حساب الربح الاقتصادي، حيث تقوم القيمة الاقتصادية المضافة بحساب الربح الاقتصادي للفترة الزمنية (سنة واحدة)، في حين أن القيمة السوقية المضافة تقوم على حساب الربح الاقتصادي خلال سلسلة زمنية لعدة سنوات.

أولاً. مفهوم القيمة السوقية المضافة: تعرف القيمة السوقية المضافة على أنها القيمة الناشئة عن تجاوز القيمة السوقية لحقوق الملكية للقيمة الدفترية، أي أنها المقياس الكمي المتراكم لعوائد رأس المال المساهم به في الشركات، فهي تستخدم للوقوف على مدى جودة إدارة المصرف لأموال المساهمين بالأجل الطويل (الناصر، 2012: 38).

وتعرف أيضاً على أنها الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية والتي تعطي تقييماً متكاملًا للأداء المالي للمصرف، ويتم قياسها من خلال حاصل الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية للسهم مضروباً بعدد الأسهم، حيث تعكس مقدرة الإدارة في تعظيم ثروة المساهمين (بن مراد، 2014: 17).

ومما سبق يمكن تعريف مؤشر القيمة السوقية المضافة على أنه أحد أهم المؤشرات التي توفر تقييماً متكاملًا لأداء المصرف المالي منذ نشأتها وحتى تاريخ حساب قيمته السوقية والمساهمة في التعرف على مدى قدرة الإدارة على تعظيم ثروة المساهمين.

ثانياً. أهمية القيمة السوقية المضافة: يعد مؤشر القيمة السوقية المضافة دليلاً يقوم حملة الأسهم والملك باستخدامه بهدف تتبع حركة النمو في ثرواتهم من خلال مقارنة السعر الدفترية الخاص بالسهم مع سعره في السوق، وفي حال كانت القيمة السوقية أكبر من القيمة الدفترية يعني هذا أن ثروة الملاك في تزايد، أما إذا كانت القيمة السوقية أقل من القيمة الدفترية يعني هذا بأن هناك تناقص في ثروتهم (Kramer, 2001: 41-49).

حيث ترتبط القيمة السوقية المضافة بمؤشر الأداء المالي للمصرف، فكلما حقق المصرف معدل عائد أكبر من معدل تكلفة رأس المال المستثمر ارتفعت القيمة السوقية للمصرف، وبالعكس كلما كان معدل العائد على الأموال المستثمرة أدنى من معدل تكلفة هذه الأموال تراجعت القيمة السوقية للمصرف. ومن خلال هذا المؤشر بإمكان الملاك أن يتعرفوا على ثرواتهم هل هي في تزايد أو العكس من خلال معرفة قيمة السهم في السوق ومقارنته مع القيمة الدفترية، وهذا لا يمكن التعرف عليه باستخدام مؤشرات الأداء الأخرى، إذ يخفف ذلك على حامل السهم بدلاً من الانتظار إلى حين اعداد القوائم ليعرف مقدار الزيادة أو النقص في ثروته (Gazia, 2015: 19-43).

ثالثاً. محددات القيمة السوقية المضافة: تعد القيمة السوقية المضافة أحد أهم المؤشرات المالية لحملة الأسهم، والتي يتم من خلاله تحديد القرار الاستثماري الأمثل، لذلك فهي ترتبط بالعديد من العوامل، منها ما هو متعلق بمؤشرات الأداء المالي للمصرف، وأخرى متعلقة بالأسواق المالية المدرجة فيها الأسهم. أما من حيث العوامل المرتبطة بالأداء المالي فإن القيمة السوقية المضافة تتأثر في معدلات الربحية، والأرباح الموزعة التي يحصل عليها حملة الأسهم (Niresh, 2014: 26-33) إذ كلما كانت نتائج العمليات والأنشطة المصرفية ناجحة ومدرة للأرباح ادل ذلك على زيادة القيمة السوقية المضافة للأسهم وهو ما ينتج عنه زيادة في القيمة السوقية المضافة، وهذا الأمر مرتبط بشكل كبير بقدرة ادارة المصرف على الاستثمار في مجالات خالية من المخاطر (Ikbar, 2015: 2310-2314). أما فيما يخص الأسواق المالية فهذا مرتبط بكفاءة هذه الأسواق، حيث تعكس الأسواق المالية قيمة الأسهم الحقيقية بل استناد إلى التي نتائج أعمال المصارف. إذ كلما كانت السوق ذات كفاءة كانت القيمة السوقية معبرة عن القيمة الحقيقية للأسهم والتي يتم على أساسها المقارنة مع القيمة الدفترية للأسهم بهدف اتخاذ القرار الاستثماري الأفضل (Panahi, 2014: 291-308).

الجانب التطبيقي: بعد التطرق إلى متغيرات الدراسة في الجانب النظري، سيتم استعراض الجانب التحليلي والاحصائي لمتغيرات الدراسة، وعلى النحو الآتي:

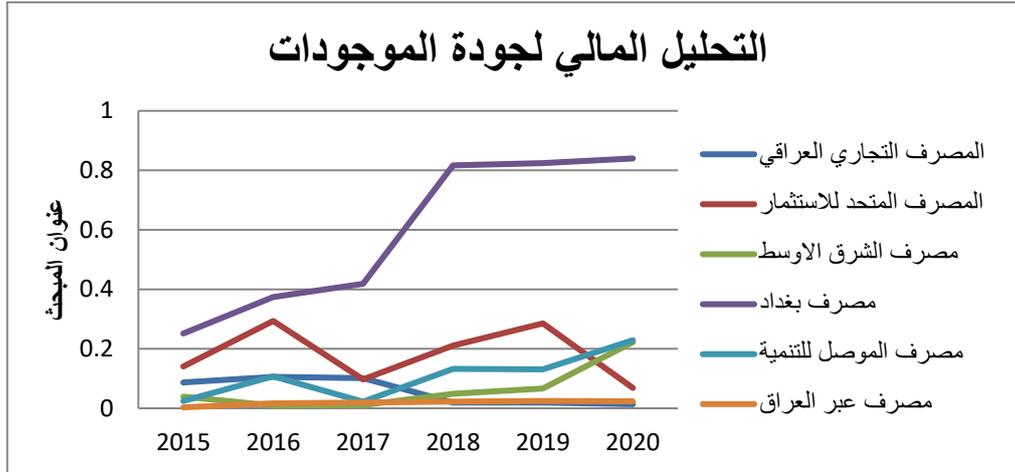
أولاً: التحليل المالي لمؤشر جودة الموجودات: تم احتساب هذا المؤشر من خلال قسمة الفروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، إذ يعكس ارتفاع هذه النسبة عدم قدرة المصرف على استرداد القروض الممنوحة ومواجهة مخاطر عدم السداد فهي بذلك تدل على انعدام كفاءة سياسات منح الائتمان المتبعة من قبل المصرف. ومن خلال التحليل المالي للبيانات الواردة في التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة يظهر الجدول رقم (2) القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض كما يأتي:

الجدول (2): التحليل المالي لمؤشر جودة الموجودات للمصارف التجارية عينة الدراسة

السنة	المصرف التجاري العراقي	المصرف المتحد للاستثمار	مصرف الشرق الاوسط	مصرف بغداد	مصرف الموصل للتنمية	مصرف عبر العراق
2015	0.086689	0.140509	0.038853	0.251414	0.024433	0.003046
2016	0.10564	0.293549	0.009191	0.374232	0.10699	0.016584
2017	0.101326	0.097219	0.010377	0.418683	0.022105	0.01907
2018	0.019077	0.210964	0.048478	0.817	0.132303	0.022183
2019	0.019434	0.28523	0.066595	0.824	0.130726	0.024569
2020	0.013581	0.068429	0.222173	0.84	0.22893	0.023526

الجدول اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات مواقع المصارف قيد الدراسة

يوضح لنا الجدول رقم (2) بأن أعلى نسبة لجودة الموجودات بين المصارف عينة الدراسة ولكافة سنوات الدراسة (0.84) حققها مصرف بغداد سنة (2020) وهذه تعد نسبة عالية جداً تدل على ضرورة مراجعة المصرف لقرارات منح القروض وتحليل مخاطر الائتمان بدقة لأنها تتنبأ باحتمالات التعرض لمخاطر الاقراض في حالة الاستمرار بما هو عليه المصرف لا يملك مخصص للديون المشكوك في تحصيلها مما يعرض المصرف لمخاطر في حال تعثر المقترضين وعدم الوفاء بالتزاماتهم وسداد مبلغ القرض أو الفائدة المترتبة عليه في الوقت المحدد. - أما أقل نسبة للقروض المتعثرة إلى إجمالي القروض بين المصارف عينة الدراسة ولكافة سنوات الدراسة فقد حققها مصرف عبر العراق إذ بلغت (0.003046) سنة (2015) وهذا يعني أن المصرف قادر على استرداد قروضه المتعثرة من المفترضين بدون تأخير مما يدل على سلامة قرارات منح الائتمان بالنسبة للمصرف وتحقيقها لأهدافه. تراوحت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض للمصارف عينة الدراسة ولكافة سنوات الدراسة بين (0.84) و(0.0010)،



الشكل (1): يوضح التحليل المالي لجودة الموجودات للمصارف التجارية عينة الدراسة

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Excel)

ثانياً. التحليل المالي لمؤشر القيمة السوقية المضافة: تم احتساب هذا المؤشر من خلال قسمة الجدول رقم (3) التحليل المالي لمؤشر القيمة السوقية المضافة للمصارف التجارية عينة الدراسة

السنة	المصرف التجاري العراقي	المصرف المتحد للاستثمار	مصرف الشرق الاوسط	مصرف بغداد	مصرف الموصل للتنمية	مصرف عبر العراق
2015	102499999	292499998	631249999	579999999	631249999	169999999
2016	119999999	227499998	141398948	503999999	141398948	149999999
2017	122499999	152499998	807999999	511999999	807999999	104999999
2018	117499999	724999996	40398947	439999998	40398947	699988868
2019	114999999	749999998	40398936	435999998	40398936	67498958
2020	109999999	102499997	32823932	403999998	32823932	57498939

الجدول اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات مواقع المصارف قيد الدراسة

يتضح من الجدول رقم (7) بأن مصرف الموصل للتنمية قد حقق أعلى قيمة لمؤشر القيمة السوقية المضافة وذلك في عام (2015) والبالغة (631249999) وهذا يدل على أن الموجودات المالية والتي يمتلكها المصرف أعلى قيمة سوقية مقارنة بالمصارف الأخرى عينة الدراسة ففي حال حدوث أي نوع من الصدمات التي تواجه النظام المصرفي فإن هذا المصرف سيكون أكثر قدرة لمواجهة هذه الصدمات، بينما حقق مصرف الموصل للتنمية أدنى قيمة لمؤشر القيمة السوقية المضافة في عام (2020) والبالغة (32823932) والذي يعبر عن الموجودات المالية والتي يمتلكها مصرف عبر العراق حققت نسبة منخفضة للقيمة السوقية المضافة مقارنة بالمصارف الأخرى عينة الدراسة ففي حال حدوث أي نوع من الصدمات التي تواجه النظام المصرفي فإن هذا المصرف سيكون أقل تأثراً بهذه الصدمات.

ثالثاً. متغيرات الدراسة والإحصاء الوصفي للبيانات: اشتملت الدراسة على (مؤشر القيمة السوقية المضافة) (Y) كمتغير تابع وأحد مؤشرات تقييم الأداء المالي (مؤشر جودة الموجودات) كمتغير مستقل (X4) لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة 2015-2020 وتم استخدام برنامج (Eviews12).

الجدول (4): وصف متغيرات الدراسة

رمز المتغير	اسم المتغير	توصيفه
-1	القيمة السوقية المضافة	متغير معتمد (القيمة السوقية المضافة)
-2	جودة الموجودات	المتغيرات المفسرة (جودة الموجودات)

المصدر: من اعداد الباحث.

رابعاً. الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة: في البدء نقوم بتوصيف بيانات الدراسة إحصائياً ومعرفة طبيعة وخصائص هذه البيانات حيث تبين هذه الاختبارات الوسط الحسابي (Mean) والوسيط (Median) والحد الأعلى (Maximum) والحد الأدنى (Minimum) والانحراف المعياري (Std. Dev.)

1. الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل (X):

الجدول (5): الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل (X)

المصرف	السنوات	الوسط الحسابي	اعلى قيمة	أدنى قيمة	الانحراف المعياري
المصرف التجاري العراقي	6	0.05306	0.10564	0.01358	0.04459
المصرف المتحد للاستثمار	6	0.17573	0.29354	0.06842	0.09564
مصرف الشرق الاوسط	6	0.04366	0.22217	0.00919	0.07969
مصرف بغداد	6	0.61784	0.84000	0.25141	0.26806
مصرف الموصل للتنمية	6	0.11885	0.22893	0.02210	0.07757
مصرف عبر العراق	6	0.02062	0.02456	0.00304	0.00797

المصدر: من اعداد الباحث

يظهر من الجدول رقم (5) القيم التي وصلت إليها مؤشر جودة الموجودات لتقييم الأداء المالي كمتغير مستقل في الدراسة، إذ سجل مصرف بغداد أعلى وسط حسابي من بين المصارف لمؤشر جودة الموجودات والبالغ (0.61784) وكانت أعلى قيمة له (0.84000) وأدنى قيمة (0.25141) وانحراف معياري قدره (0.26806)، أما مصرف عبر العراق فقد حقق أدنى وسط حسابي من بين المصارف (0.02062)، وأعلى قيمة له (0.02456) وأدنى قيمة (0.00304) وانحراف معياري (0.00797).

2. الإحصاء الوصفي للمتغير المعتمد (Y)

الجدول (6): الإحصاء الوصفي للمتغير المعتمد (Y)

المصرف	السنوات	الوسط الحسابي	اعلى قيمة	أدنى قيمة	الانحراف المعياري
المصرف التجاري العراقي	6	114583332	122499998	102499998	7317217
المصرف المتحد للاستثمار	6	153749998.8	292499998.9	72499998.90	89578876
مصرف الشرق الاوسط	6	161178460	631249998.9	32823932.3	2.346808
مصرف بغداد	6	479333331.8	579999998.7	403999998.4	64667354
مصرف الموصل للتنمية	6	161178460.25	631249998.90	32823932.30	2.3488608
مصرف عبر العراق	6	103332793.4	169999998.8	57498938.90	47161596

المصدر: من اعداد الباحث.

يظهر من الجدول رقم (6) القيم التي وصلت إليها مؤشر القيمة السوقية المضافة كمتغير تابع في الدراسة، إذ سجل مصرف بغداد أعلى وسط حسابي من بين المصارف لمؤشر القيمة السوقية المضافة والبالغ (479333331.8) وكانت أعلى قيمة له (579999998.7) وأدنى قيمة (403999998.4) وبانحراف معياري قدره (64667354)، أما مصرف عبر العراق فقد حقق أدنى وسط حسابي من بين المصارف (103332793.4)، وأعلى قيمة له (169999998.8) وأدنى قيمة (57498938.90) وبانحراف معياري (47161596).

3. تحليل الأثر باستخدام نماذج البائل داتا الثلاث: سيتم الاعتماد على نماذج البائل داتا الثلاث في تحليل العلاقة بين مؤشر جودة الموجودات على القيمة السوقية المضافة وفق نموذج الانحدار التجميعي. وكما يأتي:

الجدول (7): نتائج الانحدار باستخدام نموذج الانحدار التجميعي

Dependent Variable: LOGY				
Method: Panel Least Squares				
Date: 12/02/22 Time: 22:51				
Sample: 2015 2020				
Periods included: 6				
Cross-sections included: 6				
Total panel (balanced) observations: 36				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	0.055296	1.080645	0.051169	0.0049
C	16.30574	1.143985	14.25346	0.0000
Root MSE	0.729889	R-squared		0.323074
Mean dependent var	18.68950	Adjusted R-squared		0.183021
S.D. dependent var	0.899712	S.E. of regression		0.813222
Akaike info criterion	2.597040	Sum squared resid		19.17857
Schwarz criterion	2.904947	Log likelihood		-39.74673
Hannan-Quinn criter.	2.704508	F-statistic		2.306791
Durbin-Watson stat	0.564795	Prob(F-statistic)		0.040777

الجدول: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

يظهر لنا الجدول أعلاه وجود علاقة طردية بين مؤشر جودة الموجودات (X) والقيمة السوقية المضافة أي عند زيادة مؤشر جودة الموجودات بمقدار وحدة واحدة فإن مؤشر القيمة السوقية (Y) تزداد بمقدار (0.05) وحدة وهذا مطابق للواقع.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. هناك تفاوت لكفاية رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر بين المصارف لعينة الدراسة إلا أنه لاتزال أعلى من الحدود الدنيا المقررة من قبل لجنة بازل والبنك المركزي والبالغة 10.5% مما

- يعني أن المصارف يتمتع بملاءة مالية جيدة ولكافة وهي قادرة على مواجهة الخسائر غير المتوقعة في الموجودات المرجحة بالمخاطر. حجم رأس المال المطلوب يتناسب تناسباً طردياً مع درجة المخاطر للنشاطات المصرفية التي يقوم بها البنك.
2. امتلاك المصارف لرأس مال كافٍ أما للحفاظ على أموال المودعين والمستثمرين مع المحافظة على تقديم عائد مستمر للمساهمين.
3. وجود علاقة طردية بين مؤشر جودة الموجودات (X4) والقيمة السوقية المضافة أي عند زيادة مؤشر جودت الموجودات بمقدار وحدة واحدة فإن مؤشر القيمة السوقية (Y) تزداد بمقدار (0.05) وحدة وهذا مطابق للواقع.
4. إن أشراك العاملين في المصارف بدورات تدريبية وتطويرية تعمل على رفع مستوى أدائهم مما ينعكس إيجاباً في أداء تلك المصارف.

ثانياً. التوصيات:

1. رفع أداء المصارف في مواجهة مخاطر التمويل الخارجي من خلال زيادة الاعتماد على التمويل الداخلي
2. قيام المصارف بزيادة مخصص انخفاض القيمة لتغطية حجم أكبر من الموجودات التمويلية المتعثرة لما لها من الأثر السلبي على أداء المصارف، فضلاً عن متابعة نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر ومعرفة مدى أثرها السلبي على جودة الأصول والعمل على علاجها.
3. لرفع أداء المصارف في الإدارة يتطلب تخفيض المصاريف المدفوعة على الودائع الاستثمارية والودائع الأخرى أو السعي لزيادة الإيرادات المتولدة من صيغ التمويل المختلفة.
4. كما أقترح على المصارف العراقية الاستفادة من واقع القطاع المصرفي المدروس بالتركيز على نقاط القوة ومعرفة نقاط الضعف لتفاديها وعدم الوقوع فيها.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. الدوري، عمر علي كامل (2013)، تقييم الاداء المالي: الإطار المفاهيمي والتطبيقي، جامعة النهرين، كلية اقتصاديات الاعمال، الطبعة الأولى، دار الدكتور للعلوم، بغداد.
2. السالم، مؤيد، وصالح، عادل، (2003)، ادارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي، الطبعة الاولى، اربد، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.
3. الفراء أحمد نور الدين، 2008- تحليل نظام التقييم الأميركي CAMELS كأداة للرقابة على القطاع المصرفي دراسة حالة بنك فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
4. الناصر بانه، 2012، "تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية باستخدام مؤشرات CAMEL" رسالة ماجستير غر منشورة، جامعة حلب، سورية.
5. بن مراد زينب، 2014، مساهمة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA في تقييم الأداء المالي لمؤسسات القطاع الخاص بالجزائر دراسة حالة مؤسسة ROUBA NCA خلال الفترة 2010-2013، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي ورقلة، الجزائر.

6. حازم، سرى ضيغم، (2020)، "تقييم الاداء المالي وفق نموذج كاميلس: دراسة تطبيقية لمصرف المنصور للاستثمار للفترة 2014-2018"، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، دراسة مستل من رسالة ماجستير، المجلد 26، العدد 117.
7. حسين، احمد عباس، (2020)، "تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية: دراسة تحليلية"، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة ميسان، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، العدد 39.
8. زبدية محمد نزار، 2020- تقييم الأداء المالي للمصارف السورية الخاصة التقليدية والإسلامية دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة خلب، سورية.
9. فيحان، مصطفى عبد الصاحب والعامري، زهرة حسن عليوي، (2022)، "التنبؤ بالأداء المالي للمصارف الخاصة العراقية باستعمال الشبكات العصبية"، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 99.
10. علي، حسام عباس، (2019)، تقييم المصارف التجارية وفق نموذج CAMELS في ظل العوائد والمخاطر، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى.
11. عبد الملك مزهودة،-الاداء بين الكفاءة والفاعلية: مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الانسانية، العدد الاول، نوفمبر، 2001، جامعة بسكرة، ص 87.
12. ناولو محمد، 2022، إدارة المخاطر المالية والمصرفية بين النظرية والتطبيق، دار سورية الفتاة، سورية.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Gazia, S., & Najmus, S., (2015), "Indian Banking Sector: Measurement and Analysis of Market Value Added an Empirical Study in the Select Indian Banks", Great Lakes Herald Vol. 9, No.1, PP: 19-34.
2. Ikbar, M., & Dewi, A., (2015), "The Analysis of Effect of Economic Value Added (EVA) and Market Value Added (MVA) on Share Price of Subsector Companies of Property Incorporated in LQ45 Indonesia Stock Exchange in Period of 2009-2013", International Journal of Science and Research (IJSR), Volume 4 Issue 4, April 2015,
3. Poster, Theodore H. & Streib, Gregory, (2005), Elements of Strategic Planning and Management in Municipal Government: Status After Two Decades. Public Administration Review, Vol.65 no.1, pp: 45online: www.ingentaconnect.com/content, Cited on 27/11/2010.
4. Boateng, K., (2019), Credit Risk Management and Performance of Banks in Ghana: the Camels Rating Model Approach, International Journal of Business and Management Invention (IJBMI), Vol. 8, Issue. 2, PP.41-42.
5. Kramer, K., & Peters, R., (2001), "An Inter industry Analyses of Economic Value Added as a proxy for Market Value Added", OP Cit.,
6. Niresh, J., & Alfred, M., (2014), "The Association between Economic Value Added, Market Value Added and Leverage", International Journal of Business and Management; Vol. 9, No. 10.

7. Nzoka f.k, (2014), "the effect of Assets Quality on the Financial Performance of Commercial Banks in Kenya", A research Project Submitted in Partial Fulfillment of the Requirement for the Award of Degree of Master of Business Administration, University of Nairobi.
8. Panahi, B., & et al., (2014), "The Correlation of EVA and MVA with Stock Price of Companies in Tehran Stock Market", Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, Vol. 6, No. 2,